البحرين تواجه حملة تشهير تشوه صورتها بالخارج

المنامة/وكالات

أكدت سميرة رجب وزيرة الدولة لشؤون الاعلام المتحدث الرسمي باسم الحكومة البحرينية أن وزارتها تقوم بأدوارها للرد على الجهات والأطراف التي تحاول التشهير باسم البحرين في الخارج والاساءة إلى صورتها ومنجزاتها.

وقالت خلال مؤتمر صحفي أمس الأول: إن كافة الاطراف الوطنية الرسمية وغير الرسمية تتكاتف في عملها للحفاظ على اسم البحرين وصورتها الحضارية الحقيقية وليس المفبركة كما يحاول البعض تصويرها.

وكان رئيس الوزراء الامير خليفة بن سلمان آل خليفة قال خلال اجتماع مجلس الوزراء في تصريحات نقلتها وكالة الانباء الرسمية أمس الأول: إن "على الوزارات المعنية الالتزام بتطبيق القانون لترجمة خطة الحكومة بشأن التصدي للارهاب وحماية المجتمع منه، فالحكومة لن تقبل بان يصبح الارهاب والعنف واجهة المجتمع البحريني المسالم".

وكشفت الوزيرة انه تم استحداث إدارة عامة للاتصال الخارجي بهيئة شئون الاعلام وتندرج تحتها 3 ادارات معنية بكل جوانب الاعلام الخارجي، وينتسب لهذه الإدارة حاليا العديد من الكفاءات ولديها كافة الصلاحيات لأداء عملها.

وأعربت رجب عن أملها أن يدرك الجميع أن "الوطن أغلى من أي شيء"، وأن علينا أن نحافظ على سمعة واسم البحرين من أجلنا جميعا، مؤكدة أن مملكة البحرين دولة حضارية حديثة وتعمل على تحقيق ما يتمناه كل مواطن، وأن على الجميع أن يسمو بالوطن وصورته عن تحقيق أية أهداف أو أجندات سياسية.

وتواجه البحرين حملة تشويه تأتي ضمن مشروع خارجي، يتناول الشأن الداخلي للبلاد دون مراعاة للقواعد المهنية وبدعم مالي مشبوه.

وأكدت الحكومة البحرينية غير مرة مضيها في التواصل مع وسائل الاعلام الدولية، بهدف تصويب وجهات نظر البعض حول القضايا المتعلقة بالبلاد.

وسبق أن أكدت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام "ان المنامة تتعرض لحملات تشويه دولية تحت إدارة مؤسسات وكوادر حزبية خارجية، تدورهذه الحملات في إطار مشروع دولي".

وتهدف خطة المنامة إلى الرد على الأكاذيب والمغالطات التي تتناول الشأن المحلي وفقاً للقواعد المهنية، دون الدخول في علاقات شائكة مع وسائل الاعلام.

واحصت الوزيرة رجب في تصريحات لصحيفة "اخبار الخليج" في عددها الصادر 26 سبتمبر استخدام المشروع الدولي المناهض للبحرين 900 محطة تلفزيونية، وملايين التغريدات والمقالات تشوه صورة البلاد، معلنة أن المنامة بدأت في مواجهة هذه العملية وبشكل دؤوب.

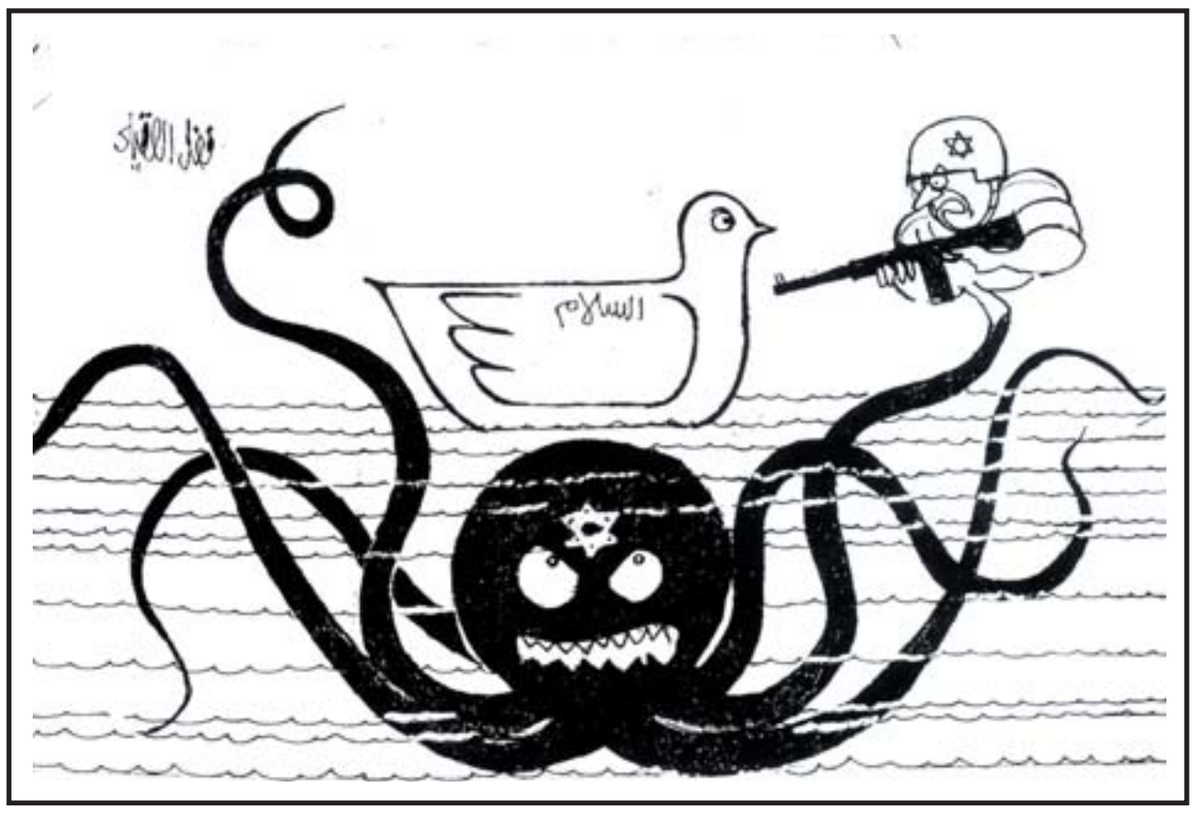

ليبرمان يهاجم الرئيس عباس

الحكومة الإسرائيلية تربط المفاوضات بموافقة الكنيست

تسعى الحكومة الإسرائيلية لوضع مشروع قانون بشأن المفاوضات مع الفلسطينيين للتصويت عليه من قبل أعضاء الكنيست البالغ عددهم 120 عضواً.

وتعارض رئيسة الوفد الإسرائيلي المفاوضة تسيبي ليفني هذه الخطوة التي قد تؤدي إلى تعطيل المباحثات مع الجانب الفلسطيني برعاية الولايات المتحدة الأميركية.

وقال أحد المساعدين لليفني التي تشغل حقيبة وزارة العدل في حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بينيامين نتياهو أن ليفني تسعى لعرقلة المشروع للحيلولة دون عرضه على الكنيست.

وأوضح إنها ستطلب من مجلس الوزراء بأكمله تجميد المشروع لتجنب أي تأجيل للمفاوضات التي استؤنفت في يوليو الماضي بعد توقف دام ثلاث سنوات.

وأمام ليفني أسبوع لتقديم طعن من شأنه أن يرجئ إحالة مشروع القانون إلى الكنيست، حيث سيخضع لأربعة اقتراعات قبل أن يصبح قانونا.

ووفقا لصحيفة هآرتس الإسرائيلية فإن اللجنة الوزارية الإسرائيلية صادقت على مشروع القانون خلافا لموقف رئيس الوزراء، ونقلت عن مصادر في حزب الليكود قولها إن نتنياهو توقع سقوط المشروع ولذلك لم يعمل من أجل منع التصويت عليه الأحد.

وقالت الصحيفة: إن نتنياهو سيعمل على إحباط مواصلة تقدم عملية سن مشروع القانون بواسطة الاستئناف الذي قدمته ليفني.

يشار إلى أن القدس من بين قضايا الخلاف الأساسية في مفاوضات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتعتبر إسرائيل القدس بأكملها "عاصمتها الأبدية"، وضمت القطاع الشرقي من المدينة في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي.

من جانب آخر كرّر أفيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، تهجماته على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، معتبراً أنه ليس شريكاً للسلام، وأنه لا جدوى من السعي الآن لاتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين.

ودعا ليبرمان في حديث للإذاعة العامة الإسرائيلية إلى التركيز على تعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع الفلسطينيين، واعتبر أن المنهاج الدراسي الفلسطيني يشمل تحريضاً على إسرائيل، وطالب الفلسطينيين بتغيير منهاجهم من الأساس "لأن كتبهم الدراسية لا تشمل خريطة لإسرائيل ولا توجد فيها كلمة واحدة عن المحرقة النازية".

واعتبر أن "وسائل الإعلام الرسمية في السلطة الفلسطينية موبوءة بالتحريض المعادي للسامية وتمجد المخربين الانتحاريين"، وقال إنه لا يمكن الشروع في مفاوضات حقيقية حول تسوية دائمة إلا "بعد بدء الفلسطينيين بتربية الجيل الناشئ على السلام".

أميركا تسعى لاستئناف مساعداتها لباكستان

واشنطن/وكالات

طلبت الإدارة الأميركية من الكونجرس الموافقة على استئناف تقديم المساعدة الأمنية لباكستان البالغة قيمتها أكثر من 300 مليون دولار مخصصة في قسمها الأكبر لمكافحة "الإرهاب"، وذلك بعد تجميدها في 2011 و2012م.

وذكرت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية ماري هارف في رسالة إلكترونية إنه "خلال الصيف المنصرم أبلغت وزارة الخارجية الكونجرس باعتزامها تمويل بعض البرامج في باكستان في إطار عملية طويلة لإعادة إطلاق مساعدتنا في المجال الأمني البالغة قيمتها 305 ملايين دولار".

ويأتي تصريح المتحدثة بالتزامن مع زيارة رئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف ولقائه وزير الخارجية الأميركي جون كيري. وسيلتقي نواز الرئيس باراك أوباما في البيت الأبيض غدا الأربعاء.

ويسعى شريف خلال زيارته لتأمين استثمارات حكومية وخاصة لتوفير فرص عمل تستوعب القوة العاملة الباكستانية التي تتميز بارتفاع نسبة الشباب فيها، وكذلك لإنقاذ اقتصاد بلاده الذي يعاني من صعوبات كبيرة.

وأوضحت هارف أن المساعدة الأميركية لباكستان موجهة للمجال الأمني، وأن هذا النوع من المساعدات جمد بالكامل تقريبا "بعد توتر العلاقة عامي (2011 و2012م) أي بعد اغتيال زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن في غارة شنتها فرقة قوات خاصة أميركية على منزله قرب العاصمة الباكستانية إسلام آباد.

وأشارت إلى أن المساعدات تهدف إلى "تعزيز قدرات قوات الأمن الباكستانية في مجال محاربة التمرد ومكافحة الإرهاب".

ومن المنتظر أن يوافق الكونجرس الأميركي على إطلاق المساعدات الأميركية لباكستان.

وأوضحت أن أوباما "طلب من الكونجرس لموازنة عام 2014م أن تتوزع مساعدة باكستان على شقين: 857 مليون دولار للشق المدني و305 ملايين دولار للشق الأمني".

وشددت هارف على أن الشق المدني من المساعدات لم يتوقف نهائيا، وأن التجميد شمل الشق الأمني من المساعدات فقط.

وذكرت مصادر نيابية أميركية إن من المقرر أن يجتمع شريف مع أعضاء بالكونجرس الأميركي في واشنطن هذا الأسبوع وستكون المساعدات الأميركية إحدى القضايا الرئيسية في المناقشات.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات

الاتحاد الأوروبي يحذر

معتبرين أن "استكمال أعمال مؤتمر الحوار الوطني سيكون خطوة أساسية في العملية الانتقالية في اليمن".

وأكدوا تشجيع الاتحاد للسلطات اليمنية من أجل التنفيذ السريع لمطالب بناء الثقة المتفق عليها والخاصة بالقضية الجنوبية على النحو المبين في العشرين نقطة المقدمة من قبل اللجنة الفنية التحضيرية لمؤتمر الحوار الوطني وكذلك النقاط الـ11 المرفوعة من فريق عمل القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار وبما يكفل بناء الثقة بين كافة المواطنين في اليمن وتجسيد النتائج الإيجابية للعملية الانتقالية.

وأكد الاتحاد الأوروبي مجددا أهمية المضي قدما بعزم في مسار المرحلة الانتقالية بشكل سلمي ومنظم وشامل بما يفضي إلى إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد يليه انتخابات عامة وفقا لمبادرة دول مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية المزمّنة.. مبديا استعداد الاتحاد لدعم انتخابات شاملة وذات مصداقية وشفافة في اليمن.

وأعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه مجددا إزاء الأعمال التخريبية التي تهدف إلى تقويض وعرقلة سير العملية الانتقالية في اليمن.

ودعا حكومة الوفاق إلى إجراء الإصلاحات اللازمة على وجه السرعة بهدف الحد من الفساد في القطاع العام وتحسين الإدارة العامة لاسيما إزالة الموظفين الوهميين من القطاعين المدني والعسكري واتخاذ خطوات نحو إصلاح برنامج دعم المشتقات النفطية تدريجيا مع مراعاة تعزيز شبكة الضمان الاجتماعي وتنفيذ خطة عمل لتوظيف الشباب.. مطالبا حكومة الوفاق أيضا بالإسراع في التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي لضمان الدعم لليمن.

وأردف الاتحاد الأوروبي قائلا:" وبدون اتخاذ هذه الخطوات، فإن الانتعاش الاقتصادي وتحسين الوضع الإنساني المتردي في اليمن لن يكون ممكناً".

كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الوضع الأمني الهش في اليمن والزيادة في الهجمات الإرهابية. . معلنا إدانة الاتحاد بشدة للاعتداء الذي وقع في صنعاء في السادس من أكتوبر الجاري ونتج عنه مقتل احد موظفي السفارة الألمانية وطالب السلطات اليمنية القيام بتحقيق سريع في هذه الحادثة وغيرها من الحوادث السابقة وتحسين الأوضاع الأمنية في العاصمة صنعاء و في كل أنحاء البلاد .

وعبر في ذات الوقت عن قلقه البالغ إزاء تزايد عمليات خطف الأجانب في اليمن من قبل العناصر الإرهابية، منبها من المخاطر المترتبة على الاستجابة لمطالب تلك العناصر ودفع فدية في سبيل الإفراج عن المختطفين كون ذلك يوفر السيولة المالية للعناصر الإرهابية لتعزيز نشاطاتها الإرهابية.

وشدد الاتحاد الأوروبي أن الأمن هو عنصر أساسي في نجاح العملية الانتقالية في اليمن.. مؤكدا أن الاتحاد سيواصل دعم جهود الحكومة اليمنية لتحسين الوضع الأمني .

وأختتم الاتحاد الأوروبي بيانه بتجديد التزامه بمواصلة الوقوف إلى جانب السلطات اليمنية والشعب اليمني في سعيهم لتأمين مستقبل أفضل لبلدهم.

الخدمة المدنية:

حيث بلغت نسبة الانضباط في محافظة إب 98 %.. وأكد المحافظ أحمد الحجري أن السلطة المحلية ستكرم الملتزمين بالدوام الرسمي.

وفي عدن التي ظهرت أكثر التزاماً عن باقي المحافظات بلغت نسبة الحضور للدوام الوظيفي الرسمي في أول أيام الدوام 99%... وأوضح مدير مكتب الخدمة المدنية بعدن سميرة عقربي لـ" سبأ" أن المؤشرات الإحصائية لفرق التفتيش الرقابية أظهرت الالتزام الوظيفي للقوى العاملة بعدد 15 ألفاً و966 موظفاً وموظفة.

كما بلغت نسبة الانضباط الوظيفي بساحل حضرموت في اليوم الأول عقب إجازة عيد الأضحى 5.99%.. وفي وحدات مرافق العمل في الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط بوادي وصحراء حضرموت بلغت نسبة الانضباط 98%.

وفي لحج أشاد الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة علي حيدرة ماطر بمستوى الانضباط الوظيفي الذي شهدته مكاتب الأجهزة الحكومية خلال اليوم الأول والتي تجاوزت 90%.

أما في محافظة حجة فكان الدوام أكثر انضباطاً وفقاً لتقرير الفرق الرقابية الميدانية التابعة لمكتب الخدمة المدنية، حيث بلغت نسبة الانضباط في اليوم الأول 99%.

فيما سجلت محافظتا البيضاء وذمار أقل نسبة في الالتزام بالدوام الرسمي، حيث بلغت نسبة الغياب 15% في اليوم الأول للدوام في المكاتب التنفيذية في البيضاء و33% نسبة الحضور في المكاتب الحكومية بذمار وأعرب المحافظ يحيى العمري عن استيائه الشديد لضعف الانضباط الوظيفي.

وفي سقطرى ورغم الأمطار الغزيرة فقد بلغت نسبة الحضور والالتزام بالدوام الرسمي 95%.

كما بلغت نسبة الانضباط الرسمي في مكاتب الوحدات الحكومية بمحافظة صعدة 87% وفقاً لمكتب الخدمة المدنية بالمحافظة.

رئيس الوزراء يتلقى

وعبرت البرقيات عن خالص التهاني القلبية للأخ رئيس الوزراء ومن خلاله إلى الشعب اليمني بهذه المناسبة الدينية العظيمة.. داعين الله أن يعيد هذه المناسبة وأمثالها على الشعب اليمني والأمة العربية والإسلامية باليمن والخير والبركات .

هذا وقد بعث الأخ رئيس الوزراء برقيات شكر جوابية ردا على هذه التهاني.

عقلان: الفرق

وقال أن في هذه الحالة يكون من الصعب معرفة موقع هذا الإعتداء الذي نفذ في وقت غازية مارب أصلاً خارج الخدمة حيث لا يمكن رصد موقعه في مركز التحكم-وأن اكتشاف موقعه يتطلب عملية مسح ميداني على طول الخطوط من مارب حتى صنعاء وهي مهمة صعبة يواجهها الفريق في المرور على جميع المناطق على طول المسافة في عموم الأبراج وسط الصحاري وقيعان الأودية والهضاب، حيث لايزال الفريق يجري عملية المسح هذه من أجل الوصول إلى موقع الاعتداء ومباشرة عملية الإصلاح.

وقال أن الاعتداءات على خطوط نقل مارب-صنعاء تزداد حدة وأن هذا الاعتداء جاء مع انتهاء إجازة العيد واستئناف الدوام الرسمي ليظهر إصرار هذه العصابات الإجرامية على الاستمرار في أعمالها الإجرامية في تحدٍ سافر لجموع الشعب اليمني في الحاق الضرر بهم وإبقائهم في المعاناة غير آبهة لمخاطر وتبعات ما تلحقه من أضرار جسيمة ودمار بمنشآت الكهرباء والاقتصاد الوطني وكافة مجالات ومناحي الحياة.. مضيفا أن هذه العناصر الإجرامية تعتقد أنها ستبقى بمنأى عن طائلة القانون ولن تصل اليها يد العدالة.. وأن ذلك حتما سوف يأتي وأنها مهما ظلت بعيدة عن العقوبات فإن عليها أن تتذكر أنه لن يكون بمقدورها الإفلات من عقوبة السماء وأن الله يمهل ولا يهمل ولن تضيع دعوات البسطاء من أبناء الشعب وإن المعاناة التي يعيشها المواطنون لن تمر دون أن تلقى هذه العصابات عقوبتها.

منوها إلى أن هذه الاعتداءات تأتي بعد ارتفاع حدتها بشكل كبير لازالت المؤسسة العامة للكهرباء تعمل على معالجة تبعاتها وتجري أعمال الإصلاحات في إنشاء البرج رقم 425 وإصلاح في البرج 206 في الجدعان الذي تعرض الكثير من مكوناته للنهب وغيرها من الأعمال الفنية والهندسية وأعمال الصيانة.

وقال أن المؤسسة سوف تعمل على إعادة غازية مارب على وجه السرعة وفقا للتوجيهات الصارمة من قبل وزير الكهرباء الدكتور صالح سميع وإن الفرق الهندسية حتما سوف تتمكن من الوصول إلى موقع الضرر لإجراء الإصلاحات وإعادة غازية مارب لأنه ليس أمامه من سبيل إلا ذلك.

الأمن ينقل

على إثر بلاغات أمنية من محافظة حجة بتوجه عناصر العصابة باتجاه محافظة المحويت.

وكشف بأن وزارة الداخلية أرسلت أمس طائرة مروحية إلى المحافظة ونقل عليها عناصر العصابة المقبوض عليهم من محافظة المحويت إلى العاصمة صنعاء لدواع أمنية لاسيما والمقبوض عليهمً من المطلوبين امنيا في العديد من القضايا الأمنية ومتهمون بجرائم حرابة ونهب بنوك ومصارف.